البكالوريا شهادة تذهلنا ام مفتاح لا بد منه؟

أ. لبنى زعرور، جامعة الجزائر2

مقدمة:

يرتب مختصو هندسة المنظومات التربوية شهادة البكالوريا في المرتبة الثالثة من حيث تعاقب الشهادات بمختلف النظم التربوية بالعالم تأتي بعد شهادة نهاية الدراسة الابتدائية وشهادة نهاية التعليم المتوسط، وهي لا تعد تتويجا لمرحلة التعليم الثانوي فحسب بل هي اللبنة الأولى للانتقال إلى التعليم العالي وهي الشهادة التي حافظت ولا تزال على قيمتها الأسطورية القوية، قيمة أولاها لها الاعتراف الجماهيري بالقيم التربوية الاجتماعية والاقتصادية لها.

رغم ما حملته مختلف المعاجم عن أقدم بكالوريا والتي أرجعها le dictionnaire trésorإلى "1690 أين كان البكالوريا أول درجة تمنح بالجامعات لعلوم اللاهوت، الطب الحقوق المدنية وشرائع الكنيسة(Dictionnaire le trésor, 2010) "، إلا أننا سنخص المبحث الأول من هذا المقال لتحليل التغيرات التي عرفتها هذه الشهادة ابتداء من تعديل نابليون للجامعات لتوفر المعلومات عن هذه الفترة. لنبين في مبحث ثاني المردود الشخصي والاجتماعي لشهادة البكالوريا من خلال مختلف القيم المسندة لها (الاجتماعية التربوية، الاقتصادية الانتقالية) والتي تتجسد من خلالها نظرية المصفاة لاعتبار هذه الشهادة مفتاح للدخول إلى عالم التكوين بمختلف تخصصات التعليم العالي وإلى مختلف الفضاءات المهنية العالمية، فهي " الشهادة التي تنتقي كمية ونوعية المعارف والكفاءات العامة والمهنية التي تأتي لتضفي غنا على حاملها، وهي ما يجعل من القوى البشرية رأس مال.(Bellat M D, 2006, p 23) "

ما سنعرضه من عناصر بالمبحثين ستكون بمثابة الجواب عن التساؤل المرفوع في هذا المقال والمتمثل في: " هل البكالوريا شهادة تذهلنا أم مفتاح لا بد منه؟ "

مبحث الأول: مقاربة تاريخية للبكالوريا

1. منشأ امتحان البكالوريا:

بالاستناد إلى معجم اللغة الفرنسية نعرف البكالوريا على أنها " شهادة النظام التربوي الفرنسي والتي تملك خصوصيتين اثنين: مصادقة نهاية التعليم الثانوي، وفتح منفذ على التعليم العالي أين تعد هذه الشهادة أول رتبة في هذا النظام (dictionnaire encyclopédique, 1998, p.115). " من خلال هذا التعريف تتراء لنا أهمية هذه الشهادة بالنسبة للفرد وللمجتمع، فعبارة "تحصل على البكالوريا أولا...! " أصبحت شعار كل العائلات. فهي بمثابة الامتحان الأول في الحياة المدرسية للتلميذ، والشهادة التي حافظت و لا تزال على قيمتها الأسطورية القوية ليس فقط بفرنسا بل في مختلف الأنظمة التربوية بالعالم. فكما وصفها Caboche (1992, p 57) هي تلك العلامة الفارقة في حياة المراهق وأسرته وعنوان للانتقال إلى حياة الرشد ومفتاح يفتح كل أبواب المستقبل.

هذه الأهمية تدفعنا للغوص في الماضي البعيد محاولين إحاطة ظروف ظهورها والتي أرجعها المختصين في الدراسته التاريخية لكلمة البكالوريا إلى عهد قديم جدا، أصل كلمة بكالوريا " قد يأخذ تفكيرنا في بادئ الأمر إلى" la baie du laurier - bacca - lauréata " ، ما يسند الامتحان ل .Apollon بعدها أعيد تشكيل المصطلح انطلاقا من مصطلح لا علاقة له مع علم الأساطير اليونانية (الميثولوجيا)، في حين أنه مشتق من كلمة bachelier المستعارة من مفردات الزراعة ثم من الفروسية، والذي كان يشير في الجنوب الغربي لفرنسا بصفة وقتية إلى الفلاح الذي يتقاضى مقابل عمله أ جرا يوميا، ثم أصبح يخص الخادم الذي كان يطمح لأن يصبح فارسا، وفي الأخير إلى المتمرن بصفة عامة (Oget D, 1993, p.21.) "بعدها ظهر المصطلح بصفة دائمة وواضحة في إطار يختلف كثيرا عن ذاك الذي نعرفه حاليا حين أسس نابليون مؤسسة (دار التربية) عن طريق الأمرية الملكية ل 17 مارس 1808 حيث تأسس امتحان البكالوريا، وبهذا تحدد عدد الشهادات وطريقة الحصول عليها بثلاثة شهادات ألا وهي: البكالوريا، الليسانس الدكتوراه.

" فمنذ القرون الوسطى كان لقب Bachelier (المتحصل على البكالوريا) قبل الليسانس و الدكتوراه أول درجة تمنح من طرف الجامعات، وانطلاقا من القرن التاسع عشر تم منح اسم البكالوريا للشهادة التي تمنح لل(Bachelier) ، فتعديل نابليون للجامعة سنة 1808 La) (réforme Napoléonienneعدل طبع هذا الامتحان. مع العلم أن بكالوريا الحقوق واللاهوتية (Théologie)يبقى يتوج الدراسات العليا، أما البكالوريا الممنوحة من طرف كليات الآداب و العلوم أصبحت تتويجا للدراسات الثانوية و أصبحت ضرورية للدخول إلى الدراسات العليا أو إلى مسابقة الدخول إلى المدارس العليا (Grand Larousse ,1964, p819) "، عموما كانت البكالوريا قديما تحضر للدخول إلى المدارس العليا وذلك في مؤسسات تختلف تماما عن الثانويات التي نعرفها حاليا، و الوصول إلى هذا المستوى من التكوين كان مقتصرا على فئة صغيرة من المجتمع القابل للتمدرس، كما كان أغلب المتحصلين على هذه الشهادة منحدرين من العائلات التي تكون النخبة الاجتماعية.

من خلال التعديلات التي جاء بها نابليون في أمرية مارس 1808 ، نستنتج مدى صحوة وتفطن هذا القائد السياسي لأهمية وضرورة الاهتمام بالتربية والسيطرة عليها لتكون في خدمة المبادئ و الطموحات السياسية للدولة من خلال رؤيته العميقة للتعليم وتصنيفه إياه من بين " أهم المسائل السياسية، لأنه لن تكن هناك دولة ذات استقرار متين ما لم يكن لديها هيئة تدريس تعلم التلاميذ مبادئ مقررة واضحة يشبون عليها، وأنه ما لم نعلم الطفل منذ حداثة عمره أن يكون جمهوريا أو ملكيا، كاثوليكيا أو ذا مذهب حر، فلن تكون الدولة ممثلة للشعب، وإنما ستكون نظاما قائما على قواعد وهمية، معرض للقلاقل والاضطرابات باستمرار Copland) " .(R, 1940 ,p 36جاءت أفكار هذا السياسي بمبدأ توحيد التعليم وتنظيمه في أطوار من خلال برامج ومحتوى يدرس لجميع التلاميذ مع تحديد واضح للأنواع الثلاثة لشهادات التعليم العالي، أولها شهادة البكالوريا التي ستكون موضوع فصلنا هذا.

.2 عمر ذهبي لكل شهادة :

بعدما عرفت شهادة نهاية الدراسة الابتدائية عمرها الذهبي ما بين 1920-1950 وكانت " المفتاح الحقيقي للجيل الذي يفوق الخمسين فقد حول قانون 1886 شأن التعليم الابتدائي بوضع شهادة نهاية الدراسة الابتدائية التي تسلم بعد الخضوع لامتحان عمومي أين يمكن أن يترشح الأطفال منذ عمر الحادية عشر (هذا العمر سريعا ما عوض بعمر الثانية عشر سنة)، في بداية القرن العشرين أصبحت هذه الشهادة إجبارية لكل من يريد الحصول على منصب عمل حكومي .(Auduc J L, 1997, p 15) "جاء الحق في التمدرس في موجتين الأولى جاءت بحق الجميع في التمدرس إلى سن السادسة عشر وتوسيع الاكماليات ما بين 1960-1970، والثانية بتوسيع الثانويات انطلاقا من سنة 1985.(Bellat M D , 2006, p 17)

بعدما تمددت فترة التمدرس الإجباري إلى سن السادسة عشر سنة 1959 وإنشاء المتوسطات سنة 1963 فقدت شهادة نهاية الدراسة الابتدائية تدريجيا دورها لأنها أصبحت منافسة من طرف شهادة إنهاء الدراسة بالمتوسطة B.E.P.C أو الدراسة في الطور الأول المؤسس سنة 1947 و المعدل سنة 1959 (Auduc J L, 1997, p 15) "وأصبح حامل هذه الشهادة أحق وأوفر حظ للحصول على منصب عمل حكومي .

لم تدم هيمنة شهادة إنهاء الدراسة بالمتوسطة طويلا " فانطلاقا من اللحظة التي أقرت فيها الثورة تساوي حقوق المواطنين في الحصول على مناصب العمل الحكومي، وبتقدم المعارف وتعقد التكنولوجيات لم يتوقف وزن الشهادات عن الاتساع. أصبح أثر هذه الأخيرة حاسما بعد الحرب العالمية الثانية، أين زادت العلاقة بين التكوين والمهن حدة خاصة وأن الانتماء للنخبة لم يكن ممكنا دون الحصول على شهادات (Prost A, 1999) "هذا ما قد يفسر ارتفاع الطلب الاجتماعي على التعليم وعلى اقتناء الشهادات .

لم يكن امتحان البكالوريا على ما نعرفه عليه اليوم، بل كان مجرد تكوينين اثنين: بكالوريا علوم والمؤسس سنة 1821 وبكالوريا آداب، كان يحضر هذين التخصصين في مدارس تختلف عن الثانويات التي نعرفها حاليا. بعدها مر امتحان البكالوريا بالعديد من التغيرات

والتعديلات من سنة إلى أخرى إلى أن وصل للصيغة التي نعرفه بها الآن بمختلف مناطق ودول العالم نلخص جزء منها في الجدول الموالي

الجدول رقم (01): بعض التغييرات المدخلة ببكالوريا

السنة	التغيرات المدخلة
1808	تعديل نابليون لطبيعة هذا الامتحان (صيغته الأولية شفاهية)
1821	خلق بكالوريا علوم متضمنا امتحانات في الرياضيات الفيزياء والعلوم الطبيعية مخصص المترشحين الراغبين في الدراسة بمجال الطب
1864/1840/1830	دخول أول امتحان كتابي ببكالوريا التعليم الثانوي: امتحان الفرنسية أو الترجمة، اللاتينية فالفلسفة.
1853	إضافة امتحان في لغة أجنبية
1859	بطلب من الممتحنين يمكن للبكالوريا أن يكون على قسمين في مدة لا تتعدى 3ساعات
1874	البكالوريا آداب قسم إلى سلسلتين من الامتحانات تنجز في مدة عام بين الأولى والثانية
1882-1881	التمدرس بالثانوي يكون طيلة ستة سنوات
1891	بكالوريا التعليم الثانوي الكلاسيكي، بكالوريا التعليم الثانوي المعاصر. يمتحن في سلسلتين: جويلية وسبتمبر، الامتحان يكون كتابي وشفاهي، وجود 3 احتمالات: فلسفة علوم ورياضيات مع 3 مواضيع مختلفة في الامتحان الكتابي.

1902	درجة حامل البكالوريا تعطيه نفس الحقوق مهما كان نوعها (مهما اختلفت طبيعته، عدد الدورات أو الدرجة، تخصص فلسفة أو رياضيات).
1927	وجود ثلاث دورات بالنسبة للقسم الأول مع نفس الدرجة العلمية للثلاثة: A اللاتينية- يونانية، 'A لاتينية لغة أجنبية، B لغة حية.
1945	تنظيم تعليم ثانوي تقني من الدرجة الثانية أدى إلى إيجاد بكالوريا تقني مساوي لباقي التخصصات.
1946	خلق 7 تخصصات في الجزء الأول: 4 كلاسيكية، 2 متطورة، وواحدة تقنية. خلق 4 سلسلات في القسم الثاني من بينها واحدة تقنية
1953	خلق تخصص B – تقني واقتصاد، تبديل دورة سبتمبر بامتحان شفاهي

المصدر: مستخلص من مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين ما بعد الإلزامي، و.ت.و، فبراير 2005.

بعد تأسيس امتحان البكالوريا بصيغته الشفوية سنة 1808، أدرج بهذا الامتحان سنة 1821 بكالوريا علوم متضمنا امتحانات حول الرياضيات، الفيزياء والعلوم الطبيعية مخصص للمترشحين الراغبين في الدراسة بمجال الطب. " أضيف للامتحان مسابقات كتابية: امتحان الفرنسية أو الترجمة كان سنة 1830، اللاتينية سنة 1840، فالفلسفة سنة 1864 " (Grand Larousse – encyclopédique, 1964, p819).

وانطلاقا من سنة 1853 أدرجت لغة حية ببكالوريا علوم، ثم قسم هذا الامتحان إلى قسمين للخيار سنة 1859. فبطلب من الممتحنين يمكن أن يقسم البكالوريا إلى قسمين وفي مدة لا تتعدى 3ساعات، إلى أن أصبح هذا التقسيم إجباري سنة 1874 إذ قسم البكالوريا

آداب إلى سلسلتين من الامتحانات تنجز عام بين الأولى والثانية. انطلاقا من سنة 1891 أضيف لبكالوريا التعليم الثانوي الكلاسيكي، صيغة جديدة وهي بكالوريا التعليم الثانوي المعاصر يمتحن في سلسلتين: جويلية وسبتمبر، الامتحان يكون كتابي وشفاهي مع وجود ثلاث احتمالات: فلسفة، علوم ورياضيات وثلاثة مواضيع مختلفة في الامتحان الكتابي.

"التعديلات الملحقة ببرنامج التعليم الثانوي في سنة 1925، 1941، 1945 كانت لها انعكاسات على الخيارات الممنوحة للطالب، بالإضافة إلى تنظيم تعليم ثانوي تقني من الدرجة الثانية أدى إلى إيجاد بكالوريا تقني عام 1945 مساوي لباقي التخصصات .(Ibid; p819) "مع مرور الزمن أضيف لبكالوريا آداب المسمى حاليا بكالوريا (A) فلسفة، وبكالوريا علوم المسمى حاليا بكالوريا (C) رياضيات، و بكالوريا علوم تجريبية سنة 1946 و أصبح يسمى بكالوريا (D) ثم بكالوريا رياضي وتقني عام 1947 ويسمى بكالوريا(E) ، فبكالوريا تقني واقتصاد و المسمى بكالوريا (B) سنة 1954. لم تتوقف التغييرات والتعديلات التي عرفها هذا الامتحان إلى يومنا هذا فرغم كثرتها لم تلحق ضررا بشهادة البكالوريا التي حافظت على مكانتها كشهادة في النظام التربوي الفرنسي وبمختلف النظم التربوية بالعالم.

هل يعود كل ذلك للتطور الاقتصادي والصناعي السريع الذي عرفه العالم بعد الثورة الصناعية مما أوجب إحداث شعب تتوافق وهذا التطور وتمد المترشح لسوق العمل بالمكتسبات الأولية التي تسهل عملية إدماجه بالمؤسسات الصناعية والتكنولوجية بعد تلقيه التكوين اللازم لذلك؟ أم يعود إلى تزايد عدد المترشحين لهذا الامتحان من خلال ما تخصه مختلف بلدان العالم من ميزانيات للرد على هذا الطلب؟ في فرنسا مثلا " شغلت ميزانية وزارة التربية خلال السنوات الأخيرة الأماكن الأولى من الميزانية العامة للدولة (20 %) مع 262 مليار فرنك فرنسي للميزانية المنتخبة سنة 1992-92 (M.E.N, 1993a, note d'information N) " 22مع العلم أن تكاليف دورة البكالوريا لهذه السنة بلغت 200 مليون فرنك فرنسي، فبحد قول مدير الثانويات والمتوسطات تبلغ تكلفة الطالب الواحد في امتحان البكالوريا حدود 700 فرنك فرنسي للبكالوريا العام و حدود 250 فرنك فرنسي للمترشح لبكالوريا المهني (Caboche A , 1992, p 58).

التعرف على البعد التاريخي لشهادة البكالوريا يدفعنا للتساؤل عن قيم شهادة البكالوريا الاجتماعية، التربوية والاقتصادية والانتقالية ودورها في الحفاظ على مكانة هذه الشهادة بمختلف المنظومات التربوية.

المبحث الثاني: القيم المسندة لشهادة الباكالوريا ومردودها الشخصي والاجتماعي

التعرض لبعض قيم شهادة البكالوريا يمكننا من الإجابة على الكثير من التساؤلات حول محافظة هذه الشهادة على مكانتها بمختلف المنظومات التربوية، نذكر من القيم ما يلي:

1. القيمة الاجتماعية لشهادة للبكالوريا :

يمكننا تعريف التربية بأنها ذاك النظام الاجتماعي، المرتبط بالنظم الاجتماعية الأخرى والذي يمدها بالقوى البشرية لكي تستطيع أن تؤدي دورها ووظيفتها في الحياة، " فهي العملية الديناميكية المتطورة والمتفاعلة مع الظروف التاريخية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية هدفها تنشئة الأجيال الصاعدة وتأثيرها على أفكارهم وثقافتهم واتجاهاتهم السياسية " (بوفلجة غياث، 1993، ص9). فهي تعمل على تشكيل سلوك الناشئة والشباب، ثم أن ما تنقله التربية للفرد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة هو رأس مال الجماعات التي تكون المجتمع والتي هي عبارة عن أسر وأفراد تحاول وتعمل كلها على اكتساب مرتبة معينة ودور محدد داخله. تقدم التربية للمجتمع" عوائد إنتاجية كبيرة عن طريق تسيير سبل البحث العلمي ووسائله وما ينتج عنه من نتائج كبيرة تعود بالفائدة على الفرد نفسه وبالتالي على المجتمع " (عبد الله زاهي الرشدان، 2005، ص 93) .

هذا الدور قد يأتيها من خلال مستوى أفرادها التعليمي والذي يتصف بالنجاح كلما زاد عدد أفراد الأسرة المتوجين بشهادة البكالوريا، وكأنها السمة الوحيدة للنجاح رغم وجود مراتب تعليمية أعلى من رتبة البكالوريا إلا أن هذه الأخيرة في الجزائر أو في باقي بلدان العالم تبقى المقياس الراهن لنجاح الأسر والأفراد. " ففي فرنسا مثلا لا تعد هذه الشهادة مجرد شهادة مدرسية أو جامعية بل هي في نفس الوقت طقس اجتماعي، مصنف كطقس من طقوس

الانتقال لحياة الرشد في مجتمع فقد مؤشرات تاريخية أخرى يحتل البكالوريا في شهر جوان من كل سنة قلب الأحداث الوطنية (Le dictionnaire encyclopédique de L'éducation et de la formation, 1998, p 116).

فالأسر باختلاف مكانتها الاجتماعية، الثقافية أو الاقتصادية، تطمح وتعمل على إيصال كل أولادها إلى مستوى شهادة البكالوريا بغض النظر عما يكلفها ذلك من موارد مالية أو معنوية، ما قد يفسر "التطور المتزايد لعدد التلاميذ المتمدرسين بالتعليم الثانوي ويبعث للتساؤل عن هذا التكوين والمكانة الاجتماعية التي يوفرها أو يعد بها الفرد (Felouzis G, 1993, p 45)." قد يعود إلى ما توفر للبكالوريا من قيمة تعاقدية منحدرة من الاعتراف الاجتماعي للشهادة، إذ تعد مفتاح التعليم العالي وباب نحو العديد من منافذ العمل ولما تضمنه للفرد وللأسرة من رواج وتألق يرافق الحصول على شهادة البكالوريا في أوساط المجتمع المختلفة، لأنها تعكس ليس فقط نجاح التلميذ بل نجاح الأسرة ذاتها، وما توفره له من دخل وبذلك " تبقى هذه الشهادة تتسم بالرونق وتبقي توفر لمكتسبيها قيمة اجتماعية هامة " Passeron J C, (1982, p 551).

يعد المستوى التعليمي أو التدريب للفرد المسؤول عن زيادة الناتج الإجمالي للاقتصاد من ناحية الدخل الفردي، كما أن التعليم يعتبر وسيلة أساسية للحراك الاجتماعي، والاقتصادي والطبقي للأفراد" (أحمد إسماعيل حجي، 2002، ص 41). فتعليم الإنسان يصقل مهاراته وقدراته ويكسبه عديدا من الصفات ومنابع القوة البشرية بما يفيده في حاضره وفي مستقبله بشكل يفوق بحد بعيد ما أنفقه عليه من وقت وجهد ومال يسمى المخزون أو مستودع القوة الذي سوف ينتج الفوائد المستقبلية رأس المال، إلا أنه في حالة الإنسان يسمى رأس مال بشري" (محمود عباس عابدين، 2000، ص 45). فإن "نسبة المردود الاجتماعي والخاص هي وسائل مهمة لتقويم الاستثمار، فهي واحدة من العوامل التي تحدد الطلب الفردي للتربية وهي مفيدة كثيرا لمعرفة كيف يجب أن تمون التربية وكيف توزع الفائدة والكلفة فيها" (Psacharopoulos G et Wood Hall M, 1988 , p34). هذا ما يقودنا إلى القيمة الاقتصادية لشهادة البكالوريا والتي نتعرف عليها في العنصر التالي.

2.القيمة الاقتصادية لشهادة البكالوريا:

إسناد قيمة اقتصادية لشهادة البكالوريا قد يفسر أولا بمبدأ العرض والطلب لهذا المستوى من التكوين والذي يترجم على مستويين اثنين الأول على مستوى العلاقة التي تخص سوق التربية مع العرض الكمي والكيفي من قبل المؤسسات التربوية، وطلب التربية من قبل التلاميذ وأوليائهم. الثاني على مستوى سوق العمل أين عرض الشهادة من قبل الباحثين عن العمل يقابله طلبها من قبل عارضي العمل.

من النتائج البارزة للتربية هي أنها تزيد من دخل الأفراد وأرباحهم وتيسر لهم سبل الحصول على أعمال ووظائف وكسب الرزق " (عبد الله زاهي الرشدان، 2005، ص 95)، الشيء الذي يعكس القيمة الاقتصادية لشهادة البكالوريا التي نفسرها بنظرية الموارد البشرية لـ Becker (Oget D, 1993, p.15)والتي توضح أن التكوين والتربية استثمارات شخصية. كل تكوين يتبعه الفرد يمكن أن يترجم إلى كلفة قد تكون مباشرة وذلك بحساب مصاريف هذا التكوين انطلاقا من حقوق التسجيل، إلى الوسائل اللازم للتكوين فتكاليف الحياة اليومية طيلة فترة التكوين أو من خلال كلفة غير مباشرة وذلك بحساب الأجر الذي كان سيتقاضاه الطالب إذا عمل عوض مواصلة تكوينه طيلة فترة معينة، وهذا هو الحال بالنسبة للتلميذ الذي يواصل الدراسة بالطور الثانوي بغية الحصول على شهادة البكالوريا .

بالمقابل يعد مستوى التعليم المحصل عليه من قبل الفرد - والذي يكسبه مجموعة من المكتسبات المعرفية، بالإضافة لقدرات، مهارات، قيم ومواقف تترجم إلى كفاءات - مستوى معين من الدخل بمجرد توظيفه في سوق العمل، اقتصاديا يعتبر المستوى التعليمي مصفاة للتموقع في سوق العمل هذا ما قد يفسر قرار متابعة الفرد لتكوين ما. ما يؤكده الخبراء أكثر أن " المعارف المكتسبة والشهادات المحصل عليها من قبل التلاميذ لا بد من أن توفر لهم د خلا دائم من الأرباح سواء كانت ذات قيمة تسويقية أم لا بمجرد أن تستعمل في إطار نشاط مهني " .(Jarousse J P, 1991,48)فالشهادة أصبحت أمرا محتوما لأن الحصول على وظيفة يكون

أسهل كلما كان المترشح لها حامل لشهادة ليسانس أكثر من الحامل لشهادة بكالوريا، والحامل لشهادة بكالوريا أكثر من الحاصل على مستوى النهائي وهكذا.

ما أثبتته الأبحاث المختلفة عن الارتفاع الدائم للطلب على التربية في، وما سمح بتحقيقه ما هو إلا دليل على العلاقة بين المستوى التعليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. عرض التربية من قبل السلطات العمومية بتوفير الهياكل والوسائل المادية والبشرية اللازمة لمواجهة مثل هذا الطلب. الجزائر مثلا من دول العالم التي استجابت للطلب الاجتماعي المتزايد على التربية و الذي يترجمه الجدول رقم (02)، والذي يظهر نسبة نمو هيئة التدريس والتي عرفت في التعليم الثانوي وحده نسبة نمو تقدر ب 2.488 % بالسنة الدراسية 1962-1963، عشرة سنوات بعد الاستقلال وصلت نسبة نمو هذه الهيئة إلى 9.936%، لتتضاعف حوالي أربعة أضعاف في السنة الدراسية 1983- 1984 فتصل بذلك إلى نسبة نمو 44.206 %، ترتفع نسبة النمو لتصل إلى نسبة 94.240% في السنة الدراسية 1993-1994 و إلى نسبة 101.261% بالسنة الدراسية 1999-2000 (و.ت.و، فيفري 2000 ، ص 56).

الجدول رقم (02): نسبة نمو المؤسسات التعليمة بالجزائر ما بين 1962 و2000.

السنة الدراسية	-1962 1963	-1973 1974	-1983 1984	-1993 1994	-1999 2000
الهياكل التعليم الأساسي ط1و ط2	2263	7.376	10266	14734	15729
الهياكل التعليم الأساسي ط3	364	545	1267	2651	3315
الهياكل التعليم الثانوي	39 منهم 5 متاقن	93 منهم 9 متاقن	391 منهم 33 متقن	912منهم 152 متقن	1218 منهم 237 متقن
هياكل تكوين أساتذة الأساسي	--	26	55	56	23
هيئة معلمي ط2/1	19908	54982	109173	164982	170562
هيئة أساتذة ط3	2488	9936	44206	94240	101130
هيئة أساتذة الثانوي	1216	4439	16892	49647	54761
أعداد الأساتذة المتكونين	623	4833	7386	6196	866

المصدر: مستخلص من وثيقة و.ت.و. فيفري 2000، ص 18.19.20.

مبدأ مجانية التعليم والإلزامية الذي تنادي به الكثير من دول العالم والذي يرفع من حدة الطلب الاجتماعي على التربية كذلك لتحقيق منتفع مادي مع العلم أن مجانية التعليم " تؤدي إلى زيادة عدد المتخرجين وينعكس ذلك على الأنظمة الأخرى، فالنظام السياسي والنظام الاقتصاد قد يتعرضان إلى هزة انتقادات إذ لم يجد هؤلاء المتخرجين أماكن عمل تليق بهم " (أبو طالب محمد سعيد، رشراش أنيس عبد الخالق، 2001، ص 83) مما قد ينقص من أهمية

دخل الأفراد وأرباحهم ويرفع من صعوبة اندماجهم في سوق العمل. فهل هذا يؤثر على القيمة الاقتصادية لشهادة البكالوريا وبالتالي على قيمتها التربوية؟

3. القيمة التربوية لامتحان البكالوريا:

تربويا تعد البكالوريا تتويجا للمرحلة ما قبل الجامعية ومفتاحا للتعليم العالي بأنواعه. فالمستوى التعليم المحصل عليه من قبل الفرد يكسبه مجموعة من المكتسبات المعرفية بالإضافة لقدرات، مهارات، قيم ومواقف تترجم إلى كفاءات تضمن للمتكون مكانة اجتماعية ومستوى معين من الدخل الدائم. فالمردود الشخصي " وإن كان المردود المطلق لمستوى دراسي ما في انخفاض، يبقى المردود النسبي له زائد دائما حتى وإن انخفض قليلا (Bellat M D, 2005, p 57). " فالاعتقاد السائد بأن " التربية تزيد إنتاجية العمال من خلال أثرها الفكري واللافكري ليست متناقضة تماما مع فكرة أن الكثير منهم يستعملون التربية كآلية للارتقاء، من المحتمل أن لا يكون العمال في حاجة للقدرات المباشرة التي تنقلها التربية ولكن تمنح أهمية للقدرات المرتبطة- من المفروض مع التربية- بما فيها مؤهلات الاندماج الاجتماعي والاتصال المتطور والتي تستمد بطريقة غير مباشرة من التعليم) "Psacharopoulos G, et Wood Hall M, 1988, 48 (p)، هذا ما يحفظ القيمة الاقتصادية والتربوية لشهادة البكالوريا في آن واحد.

فكرة أن التربية تزيد إنتاجية العمال من خلال أثرها الفكري واللافكري زادت من حدة بحث المربين والمسؤولين على التربية عن أساليب ناجعة لتقييم مهارات متنوعة عند التلاميذ تتعدى المعارف المكتسبة إلى كيفية استعمال هذه المعارف في الحياة اليومية، وكذلك التوصل إلى تكوين الاتجاه والقدرة على التكيف مع الوضعيات المختلفة وغيرها من المهارات التي تساعدهم على حل المشكلات التي قد تعترض طريقهم المهني والاجتماعي. فما نعرفه عن الرأسمال البشري "أكد أن التربية تستطيع أن تكشف القدرات الإنتاجية.... فإذا لم تطور التربية بصفة مباشرة مؤهلات العمال وإنتاجهم بإمكانها أن تكون استثمارا خاصا مربحا ولكن المجتمع سيستفيد بنسبة أقل بكثير من هذه المنفعة. بمعني أن التربية تضفي أو تمنح ببساطة شهادات جامعية

تمكن المشغلين من استعمالها لانتقاء العمال وتحديد أجورهم ((Ibid, p 47 "هذا ما يسمى بنظرية المصفاة، فالأرباح تقيس الإنتاجية والتربية تزيد الطاقة المنتجة للفرد .

نظرية المصفاة هذه كانت نافعة بتبيانها أن التربية لا تنقل المعارف والكفاءات المهنية اللازمة فحسب، ولكنها تنقل المواقف، الطموحات والقيم التي تساعد على تحديد الإنتاجية وترفع من حظوظ التوظيف للعامل. وكأن هذه النظرية تزيد من تأكيد البعض على أن التربية ليست مجرد تلقين واكتساب لمعارف علمية أو تقنية بل هي عملية " تبليغ الطفل درجة الكمال والاكتمال نفسيا وجسديا وعقليا وخلقيا ودينيا " (أحمد إسماعيل حجي، 2002، ص 27).

كل هذا يدفع الكثير من المتحصلين على شهادة البكالوريا إلى البحث أكثر فأكثر عن رفع مستواهم المعرفي والإنساني، ويدفع الدول إلى توفير العرض لهذه الفئة من الطلاب "تعاظم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وظهور ما يسمى بالمنظور الجماهيري أو الشعبي الذي يميل إلى تأكيد بناء المؤسسات ذات الحجم الكبير لإشباع حاجة الجماهير" (علي أحمد مدكور، 2009، ص 41). ليس هذا فحسب فهي تهتم كذلك بفئة الراسبين في هذه الشهادة من حيث توفير مراكز للتكوين بمختلف أنواعه تتوافق ومستواهم الدراسي.

كل هذا يترجم من خلال النسب المتزايدة للمقبلين على التعليم العالي، وحتى من لم يتمكن من تجاوز المستوى النهائي لسبب أو لآخر يتوجه إلى مختلف مراكز التكوين بهدف الرفع من مستواه المعرفي والمهني لاكتساب قدر أوفر من ذلك الذي يوفره له مستواه الحالي للتمكن من الاندماج الأحسن في ميدان العمل وللكسب أكثر من خلال الارتقاء من وظيفة إلى أخرى .

الجدول رقم (03): نسبة المقبلين على التعليم العالي بمختلف دول العالم.

البلد	النسبة	البلد		البلد	النسبة	البلد	النسبة
كندا	%48	إرلندا	%40	النمسا	%26	فرنسا	%33
أمريكا	%52	ألمانيا	%27	الدنمرك	%31	أثينا	%16
المجر	%20	هولندا	%43	النرويج	%25	\	\
سويسرا	%15	إسلندا	%39	تركيا	%16	\	\

OCDE, regards sur l'éducation, les indicateurs de l'OCDE, 1997, p 174.

الجدول رقم (04): أعداد الشباب الملتحقين بالتعليم العالي وبالتكوين المهني في الجزائر ما بين 1996 -2000

السنوات / نوع التكوين		1996-1997	1997-1998	1998-1999	1999-2000
التعليم العالي	التعليم العالي ما عدى UFC	285.278	339.518	372.674	407995
	تطور حاملي شهادات التدرج	37.323	39.521	44.531	---
	تطور المسجلين بما بعد التدرج	---	18.126	19.225	20.846
التكوين المهني	التكوين إقامي	128.338	132.372	139.783	146.844
	التمهين	104.223	102.983	103.828	103.053
	التكوين بالدروس المسائية	5465	6657	9482	9539
	التكوين عن بعد	13.321	11.862	11.284	10.189

المصدر: مستخلص من الدليل الإحصائي للجزائر، رقم 19، 2001، الصفحة:101-126-127- 135

كمثيلاتها من دول العالم يبين الجدول رقم (04) أعداد الشباب الملتحقين بالتعليم العالي وبالتكوين المهني في الجزائر ما بين 1996 – 2000 والذي لم يستقر قط بل كان ولا يزال في ارتفاع مستمر.

المخطط رقم(01): قيم شهادة البكالوريا في المجتمع

المصدر: من انجاز الباحثة

ولنا أن نتساءل: أولا يفقد ارتفاع عرض التربية استجابة للطلب الاجتماعي لشهادة البكالوريا من المردود المادي لها؟ فصحيح أن التكوين الأطول يمنح حماية ضد البطالة لكن الواقع يثبت " أن حاملي الشهادات العليا يواجهون منذ بداية التسعينات مشاكل ومنافسة أكثر حدة من أصحاب الشهادات الثانوية والذين يوظفون أكثر بالوظائف الثانوية " (Bellat M D, 2006, 2006, p 26) فالتكوين الأطول أصبح مطلب اجتماعي مما منح شهادة البكالوريا قيمة انتقالية والتي سنتعرف عليها في العنصر الموالي .

4. القيمة الانتقالية لشهادة البكالوريا:

أن كثرة أو توفر أعداد معتبرة من حاملي شهادة البكالوريا والذي تتحكم فيه العوامل الاقتصادية للدول أو ما يسمى "بالقوى الاقتصادية والتي تحدد عدد المؤسسات التعليمية الممكن إنجازها، واللوازم والكتب المدرسية الواجب توفيرها، كما أن هذا يؤثر على عدد سنوات التعليم الإلزامي وعدد التلاميذ في كل فصل، مما يؤثر على مستوى التحصيل الدراسي" (بوفلجه غياث، 1993 ، ص 16)، فقد تكون زيادة عرض التربية من طرف السلطات مؤشر

على رفاهية خزينة الدولة، أو قد يكون مؤشرا لتفطنها لأهمية التربية وعلاقتها برفع مدا خيل الدولة إذ أنها " توفر فوائد مباشرة وغير مباشرة للفرد وللمجتمع فالأكثر بديهية هو أن العمال الأكثر تعلما يتحصلون على مدا خيل أعلى من أولئك أصحاب المستويات التعليمية الأقل، أما بالنسبة للمجتمع فتتمثل هذه الفائدة في الإنتاج العالي للعمال المتعلمون وبالمشاركات الإضافية للمد خول الوطني على مجمل حياتهم العملية والإسهامية (Psacharopoulos G et Wood Hall M, 1988, p 39) ".

وفرة حاملي شهادة البكالوريا قد يخلق عدم توازن في معادلة العرض والطلب بين عارضي الشهادات وطالبي هذه الأخيرة، إذ " تنتج المدرسة شهادات وتوفر المنشأة مناصب للعمل، هذه البديهية لا تنفي وجود علاقة بين هذين العالمين ولكنها تؤكد فورا أن المدرسة ليست المسئولة عن البطالة بل شكل إنتاج الشهادات الذي يعد أسهل من إنتاج مناصب للعمل هو المسؤول عن ذلك (Bentolila A, 1998, p 103) "وفرة إنتاج الشهادات يعني ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع مما قد يفقد شهادة البكالوريا مردودها الاقتصادي المنتظر من جهة، و قيمتها الاجتماعية ولكن بصفة أقل حدة من جهة أخرى، وهذا ما قد يفسر تحولها إلى شهادة انتقالية من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي بهدف تحقيق ربح أوفر بشهادة أو رتبة أعلى من تلك التي توفرها هذه الشهادة للفرد. فعالم الشغل اليوم في بحث دائم " لقياس المؤشرات المتخصصة والمتبادلة للقدرات والمواهب العقلية وعدد سنوات التمدرس على الربح (Psacharopoulos G et Wood Hall M, 1988, p 46) " قدرات ومواهب تزداد بازدياد المدة التي يقضيها المتعلم في المدرسة. كما أن التسارع في تغيير المسار المهني للفرد سيتطلب من الجامعة مزيدا من المرونة والديناميكية في تغيير مناهجها وبرامجها وبنيتها التعليمية الكاملة.

(علي أحمد مدكور، 2009، ص 41)

المخطط رقم (02): القيمة الانتقالية لشهادة البكالوريا

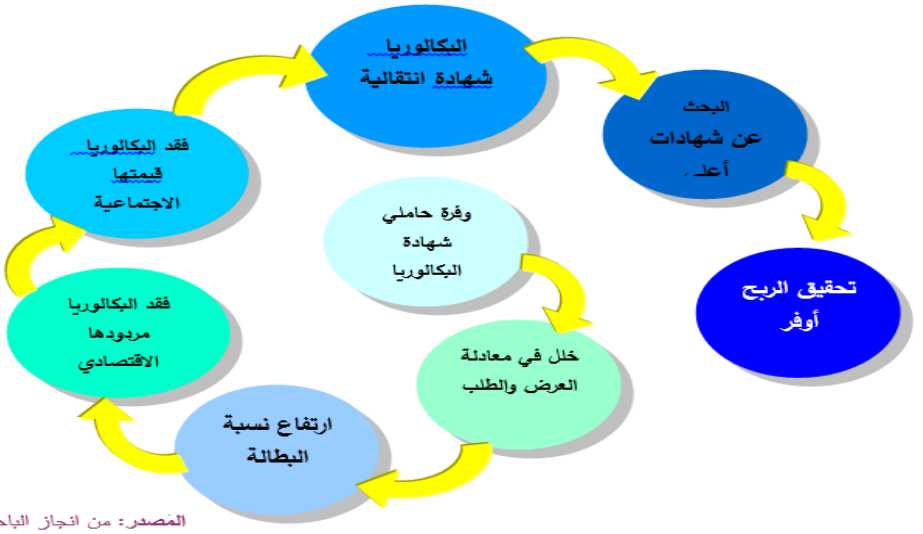

المصدر: من انجاز الباحثة.

الخاتمة:

لشهادة البكالوريا قيم اجتماعية واقتصادية وتربوية وانتقالية، زادت من الطلب الاجتماعي على التعليم الثانوي الذي يختتم بتقويم يتصف بالشمولية، الاستمرار والإيجابية يقوم الفرد بمعزل عن الجماعة من خلال تقويم أدائه ومكتسباته وإمكانية التحاقه بالتعليم العالي ويحكم على جودة أو فعالية المنظومة التربوية وذلك بقياس نسبة المخرجات الكلية مقارنة بالمدخلات الكلية مما يعطى فكرة عن المردود الإجمالي للمنظومة التربوية، ويختبر المنتوج النهائي للمسار المدرسي للتلميذ وامتحان تحليلي يقوم مكونات المنظومة التربوية كل على حدا، وامتحان مكبر يتناول متغيرات كبرى أو رئيسية تؤثر في النظام بعامة..

البكالوريا امتحان خارجي يوكل مصير كل تلاميذ فيه إلى جهات أو هيئات خارجية عن مؤسستهم الأصلية من إطار إداري، تربوي أو بيداغوجي. هذا ما يضمن على حد تعبير المختصين استقلالية تساهم في حيادية وموضوعية تقويم إجابات المترشحين مما يجعله مصفاة لمكتسباتهم ومعارفه. نختم هذا المقال بالحكم على البكالوريا بالشهادة المذهلة من حيث ما اكتسبته من قيم زادت من اعتزاز الفرد والمجتمع بحاملها، وبأنها مفتاح أبواب العليم العالي المختلفة والفضاءات المهنية المتنوعة.

المراجع:

مراجع هذا الفصل: المراجع باللغة العربية:

1. صادق عبد الرحمان، *التعليم في الجزائر من 1962 إلى 1990*، الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 28، الجزائر 1990.

2. إبراهيم ناصر، *علم الاجتماع التربوي*، دار الجيل، بيروت، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الطبعة الثانية، 1992.

3. وزارة التربية الوطنية، *مجموعة الوثائق التطبيقية لإعادة هيكلة التعليم الثانوي*، ماي 1992.

4. المنشور الوزاري رقم 1533/وت/م.د. والمتضمن إعادة هيكلة التعليم الثانوي. المؤرخ 1992/03/11.

5. بوفلجة غياث، التربية *ومتطلباتها*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

6. جاك بلود وآخرون، *التعليم ذاك الكنز الكامن*" تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن 21 تعريب الدكتور جابر عبد الحميد، القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

7. وزارة التربية الوطنية، *سلسلات إحصائية من 1962-2000*، مديرية التخطيط، فيفري 2000.

8. محمد عباس عابدين، *علم اقتصاديات التعليم الحديث*، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

9. المنشور الوزاري رقم 105/وت/أ.ع الصادر في 17أكتوبر 2001، المتضمن تنظيم امتحان البكالوريا.

10. الديوان الوطني للإحصاء، *الدليل الإحصائي للجزائر رقم 19*، نتائج 1999/1997، طبعة 2001.

11. د. أحمد إسماعيل حجي، *اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي*، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

12. وزارة التربية الوطنية، *مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية*، أكتوبر 2003.

13. د. مجري عزيز إبراهيم، *موسوعة التدريس*، دار المسيرة، الجزء الرابع ع _ م، عمان، 2004.

14. د. عبد الله زاهي الرشدان، *في اقتصاديات التعليم*، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

15. وزارة التربية الوطنية، *مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين ما بعد الإلزامي*، فبراير 2005.

16. المنشور رقم 04 مؤرخ في 05 جمادى الأولى 1428هـ الموافق ل 22 ماي 2007 *المتعلق بالتسجيل الجامعي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا للسنة الجامعية 2007-2008.*

17. د. علي أحمد مدكور، *الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Copland R, *The war speeches of William Pitt*, The younger 3rd, 1940.
2. Grand Larousse – *encyclopédique ; quatrième tome* ; libraire Larousse ; Paris ; 1964.
3. Becker G, *Human capital*: New York, NBER 1964.
4. F.Colonna, *Les instituteurs algériens*, 1883-1939,presse de la formation nationale des sciences politiques, 1975.
5. Passeron J C, "L'inflammation des diplômes" remarques sur l'usage de quelques concepts analogiques en sociologie, revue française de sociologie, XXIII, 1982.
6. Blaug M, where *are we now in the economics of education?* 1987. Jarousse J.P, *Formations et carrières*, Cahier de l'IRE DU, 1991, n : 48.
7. Psacharopoulos, G et Wood Hall, M *l'éducation pour le développement, une analyse des choix d'investissement*, économica, paris, 1988.
8. Anne Caboche, *aperçu du système éducatif français* ; centre international d'étude pédagogiques, CIEP, 4éme édition, 1992.
9. M.E.N, a, *note d'information N 92-22.* 1993
10. Felouzis G, *"Conception de la réussite et socialisation scolaire"*, revue française de pédagogie, N105, octobre, novembre, décembre, 1993
11. D.Oget, *La relation entre l'évaluation finale et le contrôle en cours de formation au baccalauréat,* université de Bourgogne, octobre 1993.

12. J.L. Auduc, *L'école en France repères pratiques*, Nathan, 199§§§§.

13. *Le dictionnaire encyclopédique de L'éducation et de la formation*, NATHAN, 1998.

14. A. Prost, *Histoire d'une légitimité ébranlée*, le monde de l'éducation, 1999.

15. M.E.N. *Indicateurs du système éducatif*, sous-direction de l'évaluation, mars 2001.

16. Marie Duru Bellat, *L'inflation scolaire les désillusions de la méritocratie ;* collection, édition du seuil et république des idées, 2006.

17. D.Oget, *La relation entre l'évaluation finale et le contrôle en cours de formation au baccalauréat,* université de Bourgogne, octobre 1993.

18. J.L. Auduc, *L'école en France repères pratiques*, Nathan, 199§§§§.

19. *Le dictionnaire encyclopédique de L'éducation et de la formation*, NATHAN, 1998.

20. A. Prost, *Histoire d'une légitimité ébranlée*, le monde de l'éducation, 1999.

21. M.E.N. *Indicateurs du système éducatif*, sous-direction de l'évaluation, mars 2001.

22. Marie Duru Bellat, *L'inflation scolaire les désillusions de la méritocratie ;* collection, édition du seuil et république des idées, 2006.